المبحث الأول

الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في أثينا القديمة

من الممارسة إلى التنظير

تمهيد :

لا شك أننا نحس الآن بمشكلات عدة حينما نتأمل فكرة " المواطنة " ؛ فمن مشكلة يلخصها التساؤل عن قلة الانتماء للوطن : ما هي أسبابه وكيف نغرسه في أبنائنا ؟! ، إلى مشكلة انعدام الولاء للوطن وقلة الرغبة لدى الناس في المشاركة السياسية ؟! ولعل هذا وذاك هو ما يجعلنا نعيد التساؤل الآن عن معنى الوطن ، والمواطنة ، وعن الانتماء والولاء لماذا غابا وكيف نعيدهما ليكونا أساساً لفكرة المواطنة وأساساً لعودة الوعي بأهمية المشاركة الإيجابية في صنع الحياة وإعادة البناء لكل ما هدمته قيم السلبية وعدم الانتماء وقلة الولاء لوطننا الغالي الذي كان إلى فترة قريبة أثمن شئ في حياتنا وأصبح الآن آخر ما نفكر فيه !!

والحقيقة أن مبررات التساؤل عن معنى المواطنة والوطنية كثيرة في عصرنا الحاضر لدرجة جعلتني أتساءل مع السائلين ولا أتوقف عند التساؤل ، بل جعلتني أغوص في أعماق التاريخ الإنساني لأطرح نفس التساؤل على الحضارات الإنسانية المختلفة : ماذا كان شكل " المواطنة " فيها وعلى أي أسس بنى المواطنون في هذه الدول والحضارات التي ازدهرت وسادت العالم انتماءهم لوطنهم وكيف تكاتفوا وتعاونوا وتشاركوا في صنع الحياة الأفضل وفي قيادة أمتهم لتكون هي قائدة الأمم وصانعة التقدم في ذلك العصر أو ذاك !

وبحكم تخصصي وميلي الطبيعي للعودة للجذور ، فقد كانت العودة هذه المرة إلى الحضارة اليونانية. تلك الحضارة التي شغل أبناؤها ومفكروها بقضية المواطنة وحولوها من فكرة يتناقشون حولها إلى انتماء وطني لم يسبق له مثيل في تحقيق التقدم لهم ولكل الأمم التي تأثرت بهم ونهلت من معين حضارتهم. وكم كانت دهشتي حينما وجدت أن اليونانيين هم بالفعل أول من أسس لفكرة " الوطن " و " المواطنة " ليس فقط عبر التأمل والنقاش والتفلسف وإنما أيضاً عبر ممارسة الحياة النابضة بالحيوية والنشاط الذي حولهم فيما لا يزيد عن ثلاثة قرون من أمة مستكينة – تقليدية إلى أمة من الأفراد الفاعلين الذين يفاخرون بانتمائهم وبقدرتهم

على صنع التقدم في كل مناحي الحياة بشكل غير مسبوق. و لم يكن ذلك إلا علامة بارزة على مدى شعورهم بالمواطنة الحقيقية.

أولاً : أثينا : الديموقراطية والمواطنة :

لا شك أن أثينا تلك المدينة – الدولة هي المعلمة الأولى للديمقراطية وهي في ذات الوقت المعلمة الأولى للمواطنة بمعناها الأدق والأشمل في تاريخ العالم الغربي. ولم يكن بريكليس مبالغاً حينما قال عن ديموقراطية أثينا " أنها مثال يحتذى " [1].

أ) أسس الديمقراطية الأثينية :

لقد بدأت قصة الديمقراطية الأثينية بتشريعات صولون التي أصدرها في عام 594 ق.م ، و نجح من خلال المناقشات التي دارت حولها ومن خلال الأخذ ببعضها شيئاً فشيئاً خلال السنوات العشر التي غابها عن أثينا ، نجح في تغيير وجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأثينية ، فبعد أن كانت أثينا مجرد مقاطعة يعيش أهلها على الزراعة ويتحكم في إدارتها طبقة النبلاء من كبار الملاك الزراعيين ، بدأت عصر تحررها الفكري الذي انفردت به عن كل المدن اليونانية الأخرى منذ التشريعات الصولونية الإصلاحية حيث تحرر رقيق الأرض ودخلت الصناعة واقتنع الأثينيون بإمكان استقدام الصناع من الخارج ومنحهم الجنسية الأثينية وكان هذا الاقتناع يعد عملاً تتضاءل معه كل صور التحرر التي بدرت عن الأثينيين حسب تعبير روبنصن [2].

لقد بدأ عصر ازدهار أثينا مع تشكل نظامها الحزبي وبداية ممارسة الأغلبية لحقها في الحكم عبر تولى الطاغية بيزيستراتوس الحكم وقيامه بسلسلة من الإصلاحات التي ركزت على الجوانب الاقتصادية و العسكرية والدينية [3]. وكانت الإصلاحات الدستورية التي قام بها كليستينيس الزعيم الثاني للديمقراطية الأثينية عام 507 ق.م حاسمة على الصعيد السياسي حيث شكلت الهيئات السياسية الثلاث : الجمعية الشعبية Ecclesia ومجلس الخمسمائة Boule والمحاكم الشعبية [4].

وكانت هذه السلطات أقرب ما تكون إلى ما نعرفه اليوم باسم السلطة التشريعية ، التنفيذية والسلطة القضائية. وإن تميزت الديمقراطية الأثينية بأن الجمعية الشعبية فيها كانت تضم كل المواطنين.

ب) المواطنة في ظل الديمقراطية:

و هنا تبرز الإشكالية في تناول الديمقراطية الأثينية ، فما هو المواطن ومن هم المواطنون وهل كانوا فقط أولئك الطبقة الأرستقراطية الذين تفرغوا للمشاركة السياسية وللحياة المترفة ؟!

لقد شاع بين الكتاب والمؤرخين خرافة مضلله عن المواطن اليوناني أنه كان مترفاً متفرغاً للنظر و التأمل والمشاركة في الحكم ! والحقيقة كما يشير سباين أن هذا وهم باطل ؛ فقد كانت " الأغلبية الكبرى من المواطنين الأثينيين تجاراً أو صناعاً أو مزارعين يعيشون من كدحهم دون أن يجدوا وسيلة أخرى أمامهم لكسب العيش ، ولهذا كان طبيعياً – كما هو شأن معظم الناس في الجماعات الحديثة – أن يباشر المواطن أوجه نشاطه السياسي خلال أوقات فراغه [5] ".

والحقيقة في ضوء ذلك أن الأثينيين لم يكونوا كما أشيع عنهم يأنفون من العمل اليدوي كما أثر عن أفلاطون وأرسطو باعتبارهما سيدين احتقرا العمال وبررا هذا الاحتقار بأن أكدا أن العمل اليدوي إنما يشوه الجسد ويفسد الروح ، بل إن ثمة شواهد تؤكد عكس ذلك فالإنسان اليوناني لم يكن بوجه عام ضد العمل اليدوي ؛ فقد روى كسينوفون قصة ذات مغزى في هذا الإطار ؛ فلقد اضطر ايوثيروس بعد أن فقد ممتلكاته فيما وراء البحار نتيجة الحرب أن يقيم أوده عن طريق العمل اليدوي وقد سأله سقراط حينئذ : ماذا هو فاعل إذا ما خارت قواه الجسدية ؟! واقترح عليه أن يقوم بعمل وكيل أعمال رجل غني. وقد ارتاع ايوثيروس لهذا الرأي ورفضه قائلا : إنني لا أستطيع أن أكون عبدا.. إنني أرفض كلية أن أكون تحت إمرة أي رجل !! [6].

وهذه القصة تفيد أن الإنسان اليوناني لم يكن يضيق بالعمل اليدوي –

فقد كانت معظم الأعمال التي يقومون بها في الزراعة والملاحة بل وفى الأعمال العسكرية أعمالا يدوية ـ بل كان يضيق من أن يعمل عند آخر ، فهذه هي العبودية التي يرفضها حقا. إن ما كان يأباه اليوناني هو أن يكون تابعا لإنسان آخر. لأنه يرضى أن يكون صانعا مستقلا أو عاملا مؤقتا إذا دعت الضرورة ولكنه لا يقبل أن يكون تابعا حتى في وظيفة رسمية [7].

لقد كانت غالبية المواطنين يتكسبون أرزاقهم بسواعدهم ، فقد كان من بينهم الزراع والصناع وأصحاب الدكاكين والعمال والبحارة. وفى إحدى خطب ديموستينيس نجد ذكرا لرجل يتفاخر قائلا : إنه جمع في أيام شبابه مالاً وفيراً من مناجم الفضة حيث عمل وكدح. ثم أصبح فيما بعد واحدا من ثلاثمائة هم أغنى أغنياء أثينا [8].

إن المواطنة لم يكن من شروطها الغنى أو الثراء ، بل كان أهم شروطها أن يولد المرء لأبوين أثينيين وهكذا كان الأمر في كل المدن اليونانية ، فصفة المواطن كانت ميزة يتوارثها الأبناء. وكانت صفة المواطن بالنسبة إلى الإنسان اليوناني عموما تحمل في طياتها قدرا كبيرا أو صغيرا من المساهمة في الشئون العامة. وقد كان هذا الفهم للمواطنة عميق الأثر في الفكر السياسي اليوناني ؛ فلم تكن المشكلة في نظرهم كيف ييسر للفرد الحصول على حق له ؛ بل كيف يضمن له المكان الصالح له. وبعبارة أخرى كانت المعضلة السياسية في نظر مفكرى اليونان هي وضع كل فئة أو طبقة من الأفراد في المكان اللائق بها من الجماعة السياسية بحيث تنشط مختلف ضروب العمل الاجتماعي الهامة [9].

إن المواطنة كان من معانيها إذن هذا الحد الأدنى من المشاركة السياسية. ومن ثم فقد عمل النظام الديمقراطي الأثيني على إتاحة الفرصة أمام الجميع للمشاركة بصرف النظر عن الفقر أو الغنى وبصرف النظر عن المكانة الاجتماعية لهذا الفرد أو ذاك ؛ فلقد كان من المسلم به في ظل الديمقراطية الأثينية استخدام القرعة والانتخاب المباشر لتولى أي منصب سياسي. ومن المسلم به ـ

فيما يقول جونز ـ أن استخدام القرعة كان يهدف إلى إعطاء كل مواطن فرصة متكافئة دون نظر إلى الثروة أو المولد و لا حتى الشعبية أو الفصاحة [10].

وربما يكون في ذلك حسب رأى سقراط بعض التطرف. وربما يكون في ذلك بعض مجافاة للحقيقة وللواقع ؛ حيث كان الذين يختارون بالقرعة هم الموظفون الذين يقومون بأعمال روتينية محدودة سواء في الجمعية الشعبية أو في المحاكم. ولم يكن هذا هو المعمول به دائماً في اختيار الحكام إذ لم يكن هؤلاء من بين من يختارون بالقرعة ! ومع ذلك فقد كان عليهم أن يجتازوا اختباراً أولياً أمام الشعب ورغم أن هذا الاختبار كان شكلياً في معظم الأحيان إلا أنه كان فرصة لأن يكشف أعداء الحاكم أو المرشح للحكم عن ماضيه وعن أفعاله السيئة ، فضلاً عن أنه كان يمكن للشعب أن يخلع هذا الحاكم بتصويت في الجمعية الشعبية. وقد كان هذا التصويت يجرى عشر مرات في العام الواحد و بعد انتهاء مدة بقاء هذا الحاكم أو ذاك لمدة عام. ففي نهاية كل عام كان يتعرض لاختبار تفحص فيه أعماله وكان يحق لأي مواطن أن يأخذ عليه عدم الكفاءة أو إساءة استعمال السلطة. و لهذا أحجم الكثيرون من الملوثين وسيئي السمعة عن تعريض أنفسهم لهذه المخاطرات [11].

والحقيقة التي أود أن ألفت الانتباه إليها هنا هي أن الديمقراطية المباشرة بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله إنما هي خرافة سياسية أكثر من كونها ـ على حد تعبير سباين ـ نظاماً للحكم [12] ؛ فالديمقراطية الأثينية استندت كما أشرنا فيما سبق على ثلاث مجالس أو هيئات ؛ أولها وهي الجمعية الشعبية كانت تتكون بالفعل من مجموع المواطنين الذكور في المدينة وكانت أقرب ما تكون إلى ندوة شعبية يحضرها كل من بلغ سن العشرين وكانت تعقد اجتماعاتها بانتظام عشر مرات في العام الواحد بخلاف الاجتماعات الاستثنائية إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك أو بناء على طلب المجلس [13] ـ مجلس الخمسمائة.

أما مجلس الخمسمائة هذا ، فقد كان يمثل حجر الزاوية في الدستور الأثيني وكان ينتخب سنوياً بالاقتراع من جميع القرى أو الديم (الابراشيات) بنسبة

اتساعها حتى تشكل هيئة تمثل الشعب كله تمثيلاً عادلاً. ولهذا المجلس مهمتان رئيسيتان هما : الإشراف على نشاط الحكام وتنسيق جهودهم ، و إعداد جداول أعمال الجمعية الشعبية [14].

وأخيراً كانت المحاكم الشعبية تمثل السلطة القضائية في هذا النظام ، وكانت مهمة هذه المحاكم حماية الدستور وكان أعضاؤها من المحلفين يختارون لكل دعوى بالاقتراع المباشر من بين ستة آلاف مواطن ينتخبون بالقرعة سنوياً ولم تقتصر مهمة هذه المحاكم على الفصل في القضايا الشخصية بل شمل اختصاصها البت في المسائل السياسية أيضاً. وكان العمل المعتاد لهذه المحاكم وهؤلاء المحلفين هو الفصل في اتهامات الاختلاس وسوء التصرف التي توجه ضد الحكام عند تركهم الخدمة ، و هم يبتون أيضاً في مصير أي مواطن يتهم بالخيانة العظمى أو تضليل الشعب بما يلقيه من خطب في الجمعية الشعبية [15].

وفي هذه الرقابة الشعبية تتمثل عظمة الديمقراطية الأثينية ؛ فليس الأطرف في الديمقراطية الأثينية هو وجود جمعية شعبية تضم سائر المواطنين أو تمثلهم تمثيلا دقيقا في مجلس الخمسمائة ، بل ما تضمنته من وسائل سياسية كفلت مسئولية القضاة والموظفين أمام مجموع المواطنين وجعلتهم خاضعين لرقابتهم طوال الوقت عبر إيجاد نوع من التمثيل النيابي الدقيق الذي يضمن مشاركة كل الشعب نظرا لقصر مدة التمثيل النيابي نظرا لأنه لم يكن يجوز إعادة انتخاب نفس الأعضاء. ومن هنا فتح الباب على مصراعية أمام الجميع ليأخذوا دورهم في إدارة الشئون العامة. إن مجلس الخمسمائة وسلطة المحاكم الشعبية كانت تمثل دعامة الرقابة الشعبية على الحكومة ، وكانت تجدد أعضاء هاتين السلطتين ضمانا لنزاهة هذه الرقابة.

وفي هذا الإطار لم يكن ضروريا أن يشارك الجميع في الوظائف الهامة للحكومة ؛ حيث تمتعت هذه الوظائف في حقيقة الأمر وفي ضوء الممارسة بنصيب كبير من الاستقلال ؛ حيث كان من الجائز أن يعاد انتخاب القواد العشرة أو أحدهم لأكثر من مرة. ورغم أنه كان من المفروض أن يكون هؤلاء القواد

العشرة مجرد قادة عسكريين إلا أن الواقع أنهم كانوا من ذوى السلطة حيث كان لهم تأثيراً عظيماً في المجلس التنفيذي والجمعية الشعبية في أثينا نفسها. وربما كان أبرز مثال على تلك السلطة السياسية لمجلس القواد هو القائد المحنك بريكليس Pericles الذي نجح في أن يكون الموجه الأساسي للسياسة في أثينا عاماً بعد عام[16] حتى وصل الأمر أنه أعيد انتخابه حوالي ثلاثين مرة ، فقد تزعم بريكليس الحزب الديمقراطي وأعيد انتخابه لمجلس القواد العشرة منذ عام 461 ق.م حتى يوم مماته عام 429 ق.م. و لذلك حق للمؤرخ الشهير ثيوكيديدس أن يقول " أن الحكم في أثينا كان ديمقراطيا نظريا ، بينما الحقيقة أن مواطنها الأول – بريكليس – هو الذي كان يحكمها ". وما ذلك إلا لأنه نجح في التأثير عليهم و كسب ثقة مواطنيه بأخلاقه الرفيعة وشخصيته المحترمة وبلاغته المؤثرة وحكمته ونزاهته وقبل كل ذلك وبعده حب الناس له [17].

وبالطبع فليس معنى ذلك هو تحول الديمقراطية في أثينا إلى ملكية أو ما يشبه ذلك ، لأن إعادة انتخاب بريكليس كانت برغبة شعبية عارمة وكم وجه إليه من لوم وكم عانى من الانتقاد له ولسياساته في مواقف كثيرة لكنه كان – ومن خلال إيمانه الشديد بقيم الديمقراطية – ينجح في التغلب على هذه الانتقادات والرد عليها والفوز في النهاية بثقة الشعب والظفر بتأييد الجمعية الشعبية.

والحقيقة فقد تعملقت مكانة بريكليس في تاريخ الديمقراطية الأثينية بفضل مواهبه وحكمته وإخلاصه لقيم الديمقراطية وحبه للوطن ولمواطنيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى بفضل قدرته على بلورة مفهوم الديمقراطية ومفهوم المواطنة الأثينية بصورة لم يسبقه إليها أي زعيم أثيني آخر. فقد عاش و عايش قيم الديمقراطية وطورها بهذه المعايشة وبزعامته لها. وكان أول من نَظَّر لها قبل أن يلتفت إلى ذلك فلاسفة اليونان أنفسهم.